

لاعبو السودان الرئيسيون يفشلون نموذج تقاسم السلطة!

تشابكات وتعقيدات تزيد من صعوبات الانتقال السياسي والحسم العسكري معًا!



من الأحزاب الأخرى من قوى الحرية والتغيير وفي مقدمتها حزب الأمة. ومن بين المؤشرات الخطيرة انتقال موجة الخلاف والانشقاق إلى داخل مكونات قوى الحرية والتغيير كل على حدة، في ظل استمرار الخلافات داخل الأحزاب والحركات السياسية السودانية بشأن إدارة المرحلة الانتقالية والاستعداد للمرحلة التالية، وفي ظل تعثر تعاقب الأجيال على قيادة الأحزاب السياسية السودانية على اختلاف توجهاتها.

قراءة معمقة لدور القوات المسلحة والدعم السريع وقوى الحرية والتغيير والحركات والفصائل المسلحة

بالولاية بعد تفجر الصراع القبلي بين قبيلتي النوبة والبنو عامر، هذا بجانب الاستفادة من العلاقات الخارجية القوية بسبب الانخراط الطويل في تأمين المناطق الحدودية والعمل في إطار الترتيبات الدولية للسيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية من مناطق شرق ووسط أفريقيا. وعلى جانب آخر تم اختيار حميدتي في أبريل ٢٠٢٠ ليرأس لجنة الطوارئ الاقتصادية العليا وهي اللجنة التي تضم في عضويتها رئيس الوزراء ووزراء المالية والبتترول والكهرباء والتجارة والعدل، ومديري الجمارك والشرطة والضرائب، وغيرهم، والتي تعد أبرز مهامها رفع المعاناة المعيشية..

ثالثًا: قوى إعلان الحرية والتغيير في ديسمبر من عام ٢٠١٨ وقع على إعلان الحرية والتغيير أربعة مكونات رئيسية أولها تجمع المهنيين السودانيين، ثم قوى نداء السودان، ثم تحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض. وقد شكّل الإعلان مظلة جامعة لكل معارضى البشير على نحو جمع الأحزاب التقليدية مع اليسارية وجمع التنظيمات المدنية مع الفصائل المسلحة. وبمثل كل مكون من المكونات الأربعة ائتلافًا بين مجموعة من المكونات الأصغر الأكثر تنوعًا، حيث يعد تجمع المهنيين السودانيين مظلة واسعة تضم عددًا كبيرًا من النقابات المستقلة غير الرسمية التي تمثل الإعلاميين والأطباء والبيطريين والصيدلة والمعلمين والحامين وهو التجمع الذي لعب دورًا بارزًا في تحريك الشارع السوداني على خلفية الأزمة الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٨، أما قوى الإجماع الوطني فيعد تحالفًا للمعارضة السودانية تأسس عام ٢٠٠٩ من ١٧ مكونًا سياسيًا أبرزها حزب الأمة والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال والمؤتمر الشعبي السوداني والحزب الشيوعي السوداني وعدد من الأحزاب الصغيرة التي يغلب عليها التوجه اليساري.

وفي عام ٢٠١٤ تأسس تحالف نداء السودان من عدد كبير من الأحزاب المثقفة على أهمية التغيير والتحرك نحو حكومة انتقالية، وقد تقاطعت الكثير من الأحزاب والحركات السياسية في عضويتها لكل من قوى الإجماع الوطني ونداء السودان. أما المكون الرابع فيضم عددًا من الأحزاب التي تنتمي للتيار الاتحادي العريض وهي الحزب الوطني الاتحادي الموحد، والاتحادي الديمقراطي من مشارف هذه القوات في دوائر الصراع المختلفة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك تم نشره عام ٢٠١٦. وبعد أن تم نشره هذه القوات أشهر في مناطق جنوب كردفان لمواجهة المعارضة المسلحة المتنامية هناك، أعيد نشرها في دارفور مرة أخرى عام ٢٠١٤.

تؤكد الحرب الجارية الآن في السودان فشل نموذج تقاسم السلطة الشامل والذي استهدف ضم أكبر عدد من اللاعبين في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي، وتم تأسيسه عبر السير في مسارين متوازيين، بدأ بالمسار المؤسسي عبر شراكة بين الفاعلين العسكريين والمدنيين، قبل أن يتم إطلاق المسار الإثني/ الإقليمي من خلال اتفاق سلام جوبا بين الحكومة السودانية وعدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة في مختلف الأقاليم السودانية. لكن هذا النموذج لتقاسم السلطة تعرض لاختبار صعب في أكتوبر ٢٠٢١ حين أعلن القائد الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الوزراء والسيادة ضمن إجراءات أخرى على إثر أزمة متصاعدة متعددة الأبعاد وضعت نموذج تقاسم السلطة في موضع شك حقيقي، وذلك وفقًا للباحث د. أحمد أمل معلم. كلية الدراسات الأفريقية العليا. جامعة القاهرة في دراسته «تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان».

يقول الباحث في دراسته المنشورة ضمن الجدل الخامس عشر من مجلة كلية السياسة والاقتصاد أبريل ٢٠٢٢، أن خريطة القوى السياسية تحفل بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن يمكن رصد أربعة لاعبين رئيسيين مشتركين في إدارة المرحلة الانتقالية، وهم المؤسسة العسكرية بفرعها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والقوى المدنية، بالإضافة للاعب رابع تمت إضافته لاحقًا والتمثل في الفصائل المسلحة الموجودة في اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر من ٢٠٢٠.

ويظهر محدودان رئيسيان يضيضان عملية التغيير المستمر في الأوزان النسبية للاعبين المحليين في السودان، يتمثل أولهما في التشظى الذي تعرضت له المكونات الرئيسية، إذ لم يعد من الممكن الحديث عن المؤسسة العسكرية أو قوى الحرية والتغيير باعتبار أي منهما فاعلًا وحيدًا متمسكًا بعد ظهور العديد من تباينات المواقف داخل كل منهما. أما المحدد الثاني فهو حالة السيولة الغالبة على التفاعلات السياسية في السودان وما يتجده من فرص لنشأة تحالفات غير تقليدية تتجاوز خطوط الانتماء المعتاد في السياسة السودانية سواء في المرحلة الانتقالية أو ما بعدها.

ويتوقف الباحث في دراسته ليرصد أبرز ملامح خريطة اللاعبين في السودان، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها السياسة السودانية حتى اللحظة الراهنة، وتمثل هذه القوى في:

أولًا: القوات المسلحة السودانية يشهد تاريخ السودان نمطين مختلفين لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، النمط الأول هو تدخل على خلفية أيديولوجية واضحة، كانت يسارية في حالة جعفر نميري وإخوانية في حالة البشير، تحمل خطة عمل محددة تسعى النظام الجديد لتطبيقها بسرعة وإحكام من دون انتظار توافق عام بشأنها. وقد أثبت هذا النمط قدرًا من الدراية السياسية يمكن قائد التدخل في الحالات من البقاء في الحكم لفترة طويلة. أما النمط الثاني فهو تدخل غير أيديولوجي، تفرضه الضرورة، ويستهدف إنهاء أوضاع سياسية مضطربة أكثر مما يستهدف بناء أوضاع جديدة وفق خطة واضحة، لذا فهو أقصر عمرًا، ولا يعمل مشروعًا سياسيًا واضح المعالم، وغالبًا ما يسعى للتوافق مع القوى السياسية والشعبية الفاعلة متقبلًا لتسليمها السلطة من حيث المبدأ، وهو النمط الذي تجلى في حالة سوار الذهب ودرجة أقل في حالة إبراهيم عبود. وتقترب حالة تدخل المؤسسة العسكرية السودانية للإطاحة بالرئيس البشير من النمط الثاني، وهو ما أكده غياب المشروع السياسي في عهده الاستراتيجي والتكتيكي، والانفتاح المبكر على التواصل مع الحركة الاحتجاجية والقوى السياسية، وكذا إعلان الالتزام بتسليم السلطة للمدنيين عبر

على هذا الأساس شاركت العديد من الفصائل المسلحة في مفاوضات مباشرة متعددة المسارات مع الحكومة الانتقالية في السودان وهي المفاوضات التي أفرزت في النهاية اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تقسيم المفاوضات إلى مسارات ذات طبيعة جغرافية، إلا أن الترتيبات الأكثر أهمية تم إقرارها في مسار التفاوض مع الحركات المسلحة في إقليم دارفور والذي ضم كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان (فصيل منى مناوي)، وحركة تحرير السودان (فصيل المجلس الانتقالي) وحركة التحالف السوداني، وتجمع قوى تحرير السودان. كذلك تم إحراز تقدم نسبي في التفاوض مع الحركات المسلحة في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان والذي شاركت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال (فصيل مالك عقار). لكن تظل هناك مشكلة رئيسية تواجه هذه الاتفاقات والتي تتمثل في غياب الأمانة إلى نحو يضمن لها أن تصبح شرعية رئيسية في الحكم وهو ما كان سببًا في تعديل العديد من البنود الرئيسية في الوثيقة الدستورية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب هذه الفصائل في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي.

دفع القوات المسلحة السودانية في يناير ٢٠١٧ لإصدار البرلمان السوداني قانونًا ينظم عمل قوات الدعم السريع ويضعها تحت مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة. وتسمى العامة في الثالث من يونيو ٢٠١٩. وتسعى قوات الدعم السريع إلى توظيف طبيعتها كمكون متصل بالمشهد القبلي السوداني من حيث النشأة في تعزيز حضورها السياسي. فتمت في مايو من عام ٢٠٢٠ قامت قوات الدعم السريع بتسيير قافلة للمساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك عقار في ولاية النيل الأزرق، كما قامت في الشهر ذاته بالدفع بقوات لتعزيز المنظومة الأمنية

مع انخراطها في جهود مكثفة لتحسين صورتها لدى الجماهير ولدى أطراف عديدة مؤثرة في المشهد السياسي، بعد أن كانت القوات في قلب الاتهامات بالضلع في فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو ٢٠١٩. وتسعى قوات الدعم السريع إلى توظيف طبيعتها كمكون متصل بالمشهد القبلي السوداني من حيث النشأة في تعزيز حضورها السياسي. فتمت في مايو من عام ٢٠٢٠ قامت قوات الدعم السريع بتسيير قافلة للمساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك عقار في ولاية النيل الأزرق، كما قامت في الشهر ذاته بالدفع بقوات لتعزيز المنظومة الأمنية

ومند إسقاط البشير في أبريل ٢٠١٩ تمتع قوات الدعم السريع بوضع قوى نسبيًا خاصة